

المأزق الأخلاقي عندما يصبح حسن النية جرماً في المعاملات

د. خميس بن عبيد العجمي

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان



تأمل معي المشهد الآتي،

في قاعة المحكمة الصامتة، يقف رجل ستييني أمام القاضي وعيناه تحملان ثقل سنوات من الندم، فقد كان قد مدَّ يدَّ العون لصديق قديم، ووقع له على أوراق دون أن يقرأها، **ثقة منه في نوايا من اعتبره أخاً**، ولم يكن يعلم أن توقيعه ذاك سيحوّله من كفيل حسن النية إلى مدين بمئات الآلاف، ومن مساعد نبيل إلى "متواطئ" في نظر القانون.. وبصوت مرتجف يقول "سيادة القاضي، جلّ ما أردته هو مساعدة صديق في ضائقة، لم أقصد إيذاء أحد". لكن المطرقة الخشبية سقطت كالصاعقة،

فالقانون لا يعترف بحسن النية عندما تصطم بسوء التقدير.

في تلك اللحظة المأساوية، يتجسّد أمامنا تشابك العلاقات الإنسانية مع المصالح والقوانين، ونجد أنفسنا أمام مفارقات أخلاقية مؤلمة، ويظهر سؤال يحتاج منا وقفة عميقة في طبيعة العدالة والأخلاق في مجتمعاتنا المعاصرة، للكشف عن كيفية تحول فضيلة إنسانية نبيلة كحسن النية إلى سبب في ضياع الحقوق وانقلاب المظلوم إلى ظالم، ومصدر للألم والظلم؟

فالمأزق يبدأ عندما يتعامل الإنسان بصدق وشفافية، منطلقاً في تعامله من القيم الأخلاقية التي نشأ عليها، ليجد نفسه محاصراً بين مطرقة القانون وسندان الظروف، فالشخص الذي يقرض أحداً المال دون توثيق، أو يقدم خدمة للآخرين بناءً على الثقة المتبادلة، أو يتنازل عن حقوقه المالية لمساعدة من يحتاج، قد يجد نفسه فجأة في موقف المدين أو المتهم عندما تنقلب الأمور، وهذا التحول المأساوي لا يتأتى من فراغ، بل هو نتاج تعقيدات في النظام القانوني والاجتماعي الذي لا يعترف بحسن النية كدليل قانوني كافٍ، ففي المحاكم، تتحدّث الوثائق والأوراق، لا النوايا والقلوب.

ومن منظور اجتماعي، تكشف هذه الظاهرة عن تآكل مؤسف في نسيج الثقة المجتمعية، فعندما يصبح حسن النية مخاطرة، يبدأ الناس في التعامل بحذر مفرط، مما يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية التقليدية القائمة على الثقة والمودة، وتنتشر هذه المعضلة بشكل خاص في البيئات التي تفتقر إلى آليات حماية فعالة للمتعاملين بحسن نية، ففي المجتمعات التقليدية، كانت القيم الاجتماعية والعادات المحلية تشكل حماية طبيعية لمن يتعامل بصدق، إلا أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة قد قوّضت هذه الحماية دون أن تقدم بدائل فعالة، فكانت النتيجة ظهور مجتمع يعاني من القلق المستمر حول المعاملات البسيطة، فالأب الذي يساعد ابنه في شراء منزل قد يجد نفسه مضطراً لاتخاذ إجراءات قانونية معقدة لحماية نفسه، والصديق الذي يقدم خدمة لصديقه يفكر مرتين قبل أن يقوم بذلك دون ضمانات.

ومن الناحية القانونية، نواجه تحدياً حقيقياً في كيفية التعامل مع حسن النية كمبدأ قانوني، فالقوانين، بطبيعتها، تحتاج إلى دلائل ملموسة وقابلة للتحقق، وحسن النية مفهوم نسبي يصعب إثباته أو قياسه، وهذا التباين بين الروح الأخلاقية والحرف القانوني يخلق فجوة يسقط فيها أصحاب النوايا الحسنة.

فالقاضي، مهما كان حكيماً، مقيد بالأدلة المقدمة إليه والقوانين المعمول بها، وقد لا يستطيع أن يأخذ حسن النية في الاعتبار إذا لم تكن مدعومة بوثائق أو شهود، وعلاوة على ذلك، فإن هنالك بعض المتلاعبين الذين يستغلون هذه الثغرة القانونية لصالحهم، فهم يعرفون أن الشخص حسن النية قد لا يوثق معاملاته بالشكل الصحيح، فيستغلون هذا الأمر لقلب الطاولة عليه لاحقاً.

وللأسف، لا يقتصر الأثر على الجانب المادي فحسب، بل يمتد إلى أعماق النفس البشرية، فالشخص الذي يجد نفسه ضحية لحسن نيته يعيش صدمة مضاعفة: فقدان حقوقه المالية أو المادية من جهة، وفقدان الثقة في القيم الأخلاقية التي آمن بها من جهة أخرى.

وهذه الصدمة تتحوّل غالباً إلى مرارة عميقة وشعور بالظلم قد يدفع الشخص إلى تغيير نهجه في التعامل مع الآخرين بشكل جذري، فيتحوّل من شخص منفتح ومساعد إلى شخص حذر ومتشكّك، وقد يبدأ في التعامل مع الآخرين بنفس الطريقة التي عومل بها، فضلاً عن أنّ هذه التجربة قد تؤثر في تربية الأجيال القادمة، فالآباء الذين مروا بتجارب مؤلمة نتيجة حسن نيتهم قد يعلمون أطفالهم الحذر المفرط والشك في نوايا الآخرين، ممّا سيساهم في تآكل القيم الأخلاقية النبيلة عبر الأجيال.

وعلى الرغم من تعقيد هذه المسألة، إلّا أنّ هناك محاولات مختلفة لإيجاد حلول، فعلى المستوى القانوني، تحاول بعض الأنظمة القضائية تطوير مبادئ قانونية تأخذ حسن النية في الاعتبار، مثل مبدأ "الثقة المشروعة" أو "حسن النية في التعامل"، وعلى المستوى الاجتماعي، تبرز أهمية التوعية والتثقيف القانوني، لا لتحويل الناس إلى متشكّكين، بل لتعليمهم كيفية حماية أنفسهم دون التخلي عن قيمهم الأخلاقية، فيمكن للشخص أن يكون كريماً ومساعداً، لكن بطريقة واعية ومحمية من قبل القانون، كما تظهر الحاجة إلى تطوير آليات للوساطة والاستشارة الاجتماعية التي قد تساعد في حلّ النزاعات قبل وصولها إلى المحاكم، مع التركيز على الحفاظ على العلاقات الإنسانية والقيم الأخلاقية.

ويتطلّب حلّ هذه المعضلة جهداً جماعياً من أطراف المجتمع بأكمله، فالمشرعون بحاجة إلى تطوير قوانين أكثر مرونة وحكمة تأخذ الظروف الإنسانية في الاعتبار، والقضاة بحاجة إلى أدوات وصلاحيات أوسع للنظر في النوايا والظروف المحيطة بالقضايا، والمجتمع المدني بمؤسساته الاجتماعية لها دور مهم في نشر الوعي وتقديم الدعم للمتضررين من هذه المشكلة، كما أنّ وسائل الإعلام تحمل مسؤولية في تسليط الضوء على هذه القضايا دون إثارة الخوف المفرط أو فقدان الثقة في القيم الأخلاقية.

وفي نهاية المطاف،

فنحن أمام تحدٍّ حضاري حقيقي: كيف نحافظ على القيم الإنسانية النبيلة في عالم يزداد تعقيداً وتشابكاً؟ وكيف نحمي أصحاب النوايا الحسنة دون أنْ نحول المجتمع إلى غابة من الشك والحذر؟ فالحل ليس في التخلي عن حسن النية، لكون ذلك يعني موت الروح الإنسانية في المجتمع، وليس الحلُّ أيضاً في التعامل بسذاجة مطلقة تؤدي إلى ضياع الحقوق، إنّما يكمن الحل في إيجاد توازن حكيم بين الحكمة والكرم، بين الحذر المبرر والثقة المشروعة، وهذا التوازن يتطلب تضافر جهود مكونات المجتمع جميعها لبناء نظام عادل يحمي المحسنين، ويردع المستغلين، ويحافظ على القيم الإنسانية التي هي أساس أيِّ مجتمع متحضر، فالمجتمع الذي يعاقب حسن النية هو مجتمع يحكم على نفسه بالتدهور الأخلاقي والتفكك الاجتماعي، ومسؤوليتنا جميعاً أنْ نعمل على بناء مجتمع يكون فيه الإحسان آمناً، والكرم محمياً، وحسن النية مقدراً ومحترماً، لا سبباً في المعاناة والظلم، فالحكمة الحقيقية ليست في التخلي عن حسن النية، بل في تعلّم كيفية حمايتها من أنْ تصبح سلاحاً ضدنا، فالإنسان النبيل ليس من يكفّ عن العطاء، بل من يتعلّم كيفية العطاء دون أن يضيع.

فلو عدنا إلى قاعة المحكمة حيث ما زال صدى المطرقة يتردد في أذهاننا، فإننا سنجد الرجل الستيني يخرج من القاعة وعلى وجهه ملامح من تعلّم درساً قاسياً مفاده أن الطريق إلى الجحيم مفروش بالنوايا الحسنة، وأن القانون أعمى لا يبصر إلا الأفعال، بينما القلوب وحدها من تعترف بالنوايا.